

خاتمة المستدرك

[24] الاصول المشهورة، بل ولا المعتبرة، ولم يحكم أحد بصحته من أصحابنا، بل لم تتواتر نسبته إلى مصنفه، بل ولم تصح على وجه تطمئن النفس بها، ولذا لم ينقل عنه الحر في الوسائل، ولا المجلسي في البحار، مع شدة حرصهما - خصوصا الثاني - على كتب الحديث، ومن البعيد عدم عثورهما عليه، والشيخ والنجاشي، وإن ذكرا أن مصنفه من أصحاب الكتب، إلا أنهما لم يذكرا الكتاب المزبور بعبارة تشعر بتعيينه، ومع ذلك فإن تتبعه وتبع كتبه الاصول يعطيان أنه ليس جاريا على منوالها، فإن أكثره بخلافها، وإنما تطابق روايته في الاكثر رواية العامة... إلى آخر (1)، انتهى موضع الحاجة، وفيه مواقع للنظر بل التعجب. أما أولا: فقوله رحمه الله: " ضعيف (2) سندا "، فإن الكتاب على ما زعمه لمحمد بن الاشعث، وهو ثقة من أصحابنا، كما في رجال النجاشي والخلاصة (3) والطريق إليه صحيح، كما عرفت. والحق الذي لامرية فيه أنه لاسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام كما عرفت سابقا، وإنما وصل إلى محمد بن محمد بن الاشعث بتوسط ابنه موسى، ومنه انتشر هذا الكتاب، وعرف بالاشعثيات. ويعرف جلالة قدر إسماعيل وعلو مقامه - مضافا إلى التأمل (فيما) (4) في ترجمته - ما ذكره الكشي في ترجمة صفوان بن يحيى، أنه مات في سنة عشر ومائتين بالمدينة، وبعث إليه أبو جعفر عليه السلام بحنوطه وكفنه، وأمر إسماعيل بن موسى عليه السلام بالصلاة عليه (5).

_____ (1) جواهر الكلام 21: 397 - 398. (2) كذا في المخطوط والحجرية، ولكن هناك في الحجرية استظهار: الضعيف. (3) رجال النجاشي: 379 / 1031 ورجال العلامة 161 / 152. (4) كذا، وفي الحجرية وردت كـ: نسخة بدل. (5) رجال الكشي 2: 792 / 961. (*)